Document: EB 2015/116/INF.3
Date: 30 November 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مذكرة إعلامية: تعبئة موارد للصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل توسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

خالدة بوزار
مديرة
شُعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2321 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.bouzar@ifad.org

Annabelle Lhommeau
مديرة البرنامج القطري
شُعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2783 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lhommeau@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة عشرة بعد المائة
روما، 16–17 ديسمبر/كانون الأول 2015

للعلم

المحتويات

خريطة قطاع غزة والضفة الغربية ii

أولا – معلومات أساسية عن الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية 1

ثانيا – إنجازات برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة 2

ألف – البرنامج في لمحة سريعة 2

باء – نظام الرصد والتقييم واستقصاء الأثر الجاري 3

جيم – الأثر الاقتصادي لأنشطة تنمية الأراضي 3

دال – النتائج الاقتصادية لأنشطة الائتمانات الصغيرة 5

هاء – أثر أنشطة تنمية الأراضي على الأجل الأطول 6

واو – الأثر المؤسسي 7

ثالثاً – الأساس المنطقي لتوسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة 7

ألف – القطاع الزراعي 7

باء – استراتيجية الصندوق والأساس المنطقي لتوسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة 8

رابعاً – آفاق المستقبل 9

الملحق

صور تبين أنشطة استصلاح الأراضي وتشييد الطرق

خريطة قطاع غزة والضفة الغربية

العمليات الممولة من الصندوق

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 30-10-2013

مذكرة إعلامية: تعبئة موارد للصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل توسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة

أولا – معلومات أساسية عن الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية

1- أنشئ الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية بموجب قرار مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) 107/د–21 الصادر في 12 فبراير/شباط 1998. وتنص الفقرة 7 من القرار على أن "يستخدم الصندوق موارد الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية لتوفير المساعدة المالية للمشروعات/البرامج في شكل قروض ومنح لقطاع غزة ولمناطق الضفة الغربية وقطاعاتها وأنشطتها التي تقع أو التي ستقع تحت ولاية السلطة الفلسطينية وفقاً للاتفاقات ذات الصلة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وبما لا يتعارض مع أغراض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية". وتنص الفقرة 3 من القرار على أن "يؤذن للصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية بأن يتلقى الموارد التالية لأغراضه العامة أو لمشروعات أو برامج محدَّدة يدعمها الصندوق":

(أ) المساهمات المقدَّمة بعملات قابلة للتحويل الحر بصورة مباشرة من الدول الأعضاء في الصندوق؛

(ب) المساهمات المقدَّمة بعملات قابلة للتحويل الحر من دول غير أعضاء في الصندوق وغيرها من الهيئات والأفراد، رهناً بموافقة رئيس الصندوق؛

(ج) الأموال التي يجوز للمجلس التنفيذي أن يقرر من حين إلى آخر تحويلها من الموارد العادية للصندوق والتي تكون متاحة أو يمكن أن تكون متاحة في إطار برنامج عمل الصندوق وميزانيته المعتمدين لكل سنة؛

(د) الأموال من موارد أخرى، رهناً بموافقة المجلس التنفيذي.

2- وحصل الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية على موارد من الصندوق مرتين بما مجموع قيمته 11.77 مليون دولار أمريكي تقريباً:

(أ) في أبريل/نيسان 1998، عندما وافق المجلس على تحويل مبلغ تعادل قيمته 5.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (8.78 مليون دولار أمريكي تقريباً) من موارد الصندوق العادية إلى الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية في شكل قرض لتمويل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، أُلغي القرض وقرَّر المجلس إتاحة الرصيد الذي لم يُصرف، وهو 3.3 مليون وحدة حقوق سحب خاص (4.98 مليون دولار أمريكي تقريباً)، للسلطة الفلسطينية كمِنحة لتمويل مرحلة ثانية من برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة.

(ب) في سبتمبر/أيلول 2009، عندما وافق المجلس التنفيذي على تحويل الرصيد الصافي (1.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي 2.99 مليون دولار أمريكي تقريباً) المتبقي في إطار المرحلة الثانية من مشروع إعادة الإعمار والتنمية في قطاع غزة والضفة الغربية (المرحلة الثانية) الذي تولت تنفيذه

المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى، إلى الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة.

3- وموعد الإغلاق المالي لبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة – المرحلة الثانية هو 31 مارس/آذار 2016، ومن المتوقع أن تكون كل موارد الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية قد صرفت بحلول ذلك الموعد. وللدواعي المحدَّدة في القسمين الثاني والثالث أدناه، يرى الصندوق أن ثمة فرصاً طيبة لمواصلة التعاون مع السلطة الفلسطينية لصالح السكان الريفيين في الأراضي الفلسطينية.

4- ولذلك يلتمس الصندوق مبلغاً يصل إلى 20 مليون دولار أمريكي من أجل الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية، وسوف يصرف هذا المبلغ في شكل مِنح. وكما يوضّح القسم الثالث، ستستخدم هذه الموارد أساساً للتوسع في النتائج الإيجابية والممارسات السليمة التي تمخض عنها برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة في الضفة الغربية. وسوف تتوقف استثمارات الصندوق الأخرى في قطاع غزة على تطور الأوضاع السياسية.

ثانيا – إنجازات برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة

5- يعمل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة منذ عام 1998 لزيادة الدخل وتحسين مستويات معيشة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق تعزيز إنتاجيتهم من خلال تنمية موارد الأراضي والمياه وإدارتها.

ألف – البرنامج في لمحة سريعة

6- ركز برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة الذي نُفذ على مرحلتين على أنشطة تنمية الأراضي، كما ركز بدرجة أقل، منذ عهد أقرب، على أنشطة التمويل الأصغر.

7- ودعم مكوِّن تنمية الأراضي في البرنامج استصلاح الأراضي وتحسينها. وركز استصلاح الأراضي على تعزيز ممارسات تحويل الأراضي غير الصالحة للزراعة أو المهملة أو الهامشية إلى أراضٍ صالحة للزراعة واستخدامها للأغراض الإنتاجية من خلال إنشاء المدرَّجات لصون المياه والحد من انجراف التربة، وللسماح بزراعة محاصيل الأشجار. ويلزم في العادة إنشاء طرق زراعية فرعية لتمكين المركبات من الوصول إلى المناطق المستصلحة الجديدة. وأُجريت في الماضي معظم عمليات تحسين الأراضي (أو إعادة تأهيلها) في الأراضي التي كانت مزروعة بالفعل ولكنها كانت تحتاج إلى إصلاح جدران مدرجاتها أو إنشاء مدرجات جديدة، أو إصلاح خزانات المياه أو تسييج (في الحالات التي يتوقع فيها استبدال المحاصيل).

8- وصُمِّم مكوِّن الصندوق الائتماني في عام 2012 ولكنه لم يبدأ إلاّ في عام 2014. ودعم ذلك إنشاء مرفق للتمويل الأصغر من أجل تقديم قروض إسلامية صغيرة ضمن برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدَّم برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة قروضاً من خلال مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل مجموعة واسعة من المشروعات المدرة للدخل في القرى المشاركة.

9- وغطى البرنامج مساحة بلغت 400 2 كيلومتر مربع في مناطق الضفة الغربية وجنين ونابلس ورام الله وطولكرم. وبالرغم من الحصار المفروض على الضفة الغربية والأوضاع السياسية الجغرافية المعقدة، حقق البرنامج أثراً كبيراً.

باء – نظام الرصد والتقييم واستقصاء الأثر الجاري

10- سلطت بعثات الإشراف الضوء على جودة نظام الرصد والتقييم المعمول به في وحدة إدارة المرحلة الثانية من برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة وإمكانية التعويل على ذلك النظام. وسجلت وحدة إدارة البرنامج أسماء وتفاصيل جميع المستفيدين، وبالنظر إلى أن تشغيل البرنامج يتم من وزارة الزراعة، يمكن للوزارة ولشركائها في التنمية الوصول إلى هذه المعلومات في أي وقت، وهو ما سيعزِّز الكفاءة وسيحقق أعلى مستوى من التآزر.

11- أُنجزت مؤخرا (في 30 سبتمبر/أيلول 2015) المرحلة الثانية من برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة وما زال استقصاء الأثر جارياً. ويستخدم الاستقصاء أدوات كمية ونوعية لإجراء مقابلات مع المستفيدين (بما مجموعه 900 أسرة مستفيدة من المرحلتين الأولى والثانية للبرنامج). وتستمد المعلومات الواردة في الأقسام جيم ودال وهاء أدناه من المصادر التالية:

(أ) التحليل الأوَّلي للبيانات التي قام فريق استقصاء الأثر بجمعها ومعالجتها في الفترة من منتصف سبتمبر/أيلول حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2015 (240 أسرة جرى استقصاؤها من بين 900 أسرة كان من المتوقع استقصاؤها) واستنتاجات المناقشات المركزة؛

(ب) لمحات تتضمن بيانات كمية جمعتها في عام 2014 وحدة إدارة البرنامج (في عيِّنة من 60 أسرة مستفيدة)، وهي تُكمِّل البيانات النوعية الأوَّلية التي جمعها فريق استقصاء الأثر؛

(ج) نظام الرصد والتقييم وقاعدة بيانات البرنامج؛

(د) استنتاجات بعثات الإشراف والمتابعة الأخيرة (يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2015).

12- وبالرغم من أن المعلومات المتاحة ليست نهائية بعد، نظراً لأن أعمال استقصاء الأثر لم تكتمل حتى الآن وبالنظر إلى أن عيِّنة الأسر المستفيدة التي أُجريت مقابلات معها حتى الآن قد لا تُمثِّل كل عينة الأسر البالغ عددها 900 أسرة، تكشف النتائج الأولية وبيانات الأثر عن اتجاهات إيجابية.

جيم – الأثر الاقتصادي لأنشطة تنمية الأراضي

13- أسفرت أنشطة تنمية الأراضي (أعمال الاستصلاح والتحسين وتشييد الطرق الفرعية الزراعية) عن الآتي:

(أ) تنمية ما يقرب من 869 هكتاراً يستفيد منها مباشرة 183 1 أسرة (17 في المائة منها ترأسها نساء)؛

(ب) إنشاء خزنات للمياه وتسييج الأراضي التي جرت تنميتها؛

(ج) إنشاء/إصلاح ما يقرب من 51 كيلومتراً من الطرق الفرعية الزراعية التي يستفيد منها مباشرة 124 1 أسرة، كما يستفيد منها بصورة غير مباشرة أكثر من 000 120 شخص؛

(د) توفير 506 140 أيام عمل مدفوعة الأجر (للسكان الريفيين المشاركين في أعمال الاستصلاح وإنشاء الطرق الفرعية الزراعية)؛

(هـ) غرس 434 169 شجرة زيتون وغيرها من الأشجار المثمرة؛

(و) تدريب 077 1 مزارع على تنمية الأراضي وجمع المياه وإدارة البساتين.

14- ويتجلى الأثر الاقتصادي من خلال مؤشرات متعددة تشمل ما يلي:

(أ) الإحساس العام بالتحسينات في المستويات المعيشية؛

(ب) ارتفاع مستوى دخل الأسرة نتيجة لزيادة مستويات إنتاج المحاصيل وتنويع مصادر الدخل (من زراعة المحاصيل البينية في السنوات الأربع أو الخمس الأولى بعد غرس الأشجار لحين إثمارها؛ ومن إنتاج الفاكهة بمجرد إثمار الأشجار) في الأراضي المطوَّرة التي لم تكن تُزرع قبل تدخلات برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة؛

(ج) تخفيض تكلفة المدخلات (خاصة المياه والنقل)؛

(د) تحسين سُبل الوصول إلى الأراضي الزراعية (زيادة الكفاءة) وما صاحب ذلك من ضمان جودة السلع القابلة للعطب، وذلك بفضل إصلاح الطرق؛

(هـ) زيادة قيمة الأراضي.

15- **وفيما يتعلق بإعادة تأهيل/تحسين الأراضي**، تكشف الاستنتاجات الأوَّلية عن زيادة سنوية في غلات محاصيل الأراضي المحسَّنة/التي أعيد تأهيلها بما مجموعه في المتوسط 12.5 طن (من 9.1 طن في المتوسط قبل البرنامج إلى ما متوسطه 21.6 طنٍ بعد إنجاز البرنامج). ويلخص الشكل الوارد أدناه متوسط الزيادة في إنتاجية المحاصيل للدونم (أي لكل 0.1 هكتار) حسب نوع المحصول.

الشكل 1 – متوسط إنتاج المحاصيل للدونم (بالكيلوغرام)

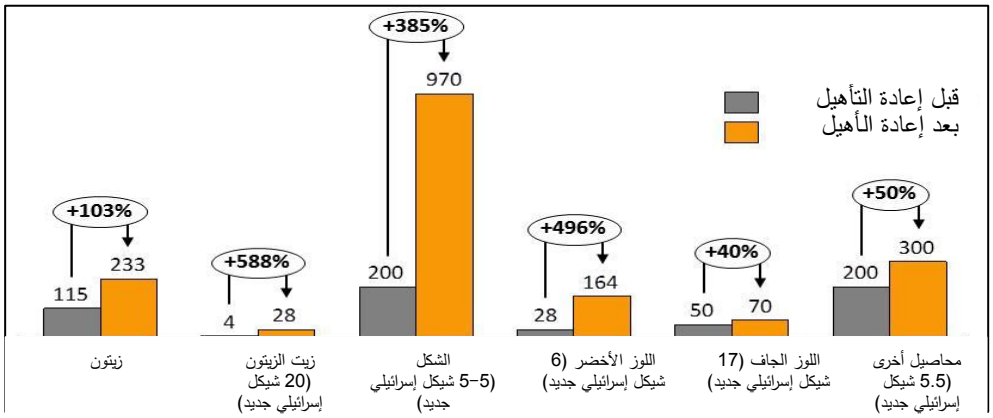

ملاحظة: أسعار السوق الحالية مبيَّنة بالشيكل الإسرائيلي الجديد للكيلوغرام.

16- وعن طريق تحويل الزيادة في الغلات إلى نقد باستخدام أسعار المحاصيل الحالية[1]، يبلغ المتوسط السنوي للدخل الأسري بفضل الزيادات في إنتاج المحاصيل من خلال أنشطة إعادة تأهيل/تحسين الأراضي 430 1 دولاراً أمريكياً.

17- وحقق **استصلاح الأراضي** أثراً اقتصادياً أكبر بكثير على الأسر لأنه أتاح الإنتاج في أراضٍ لم تكن تُزرع من قبل. وتشير بيانات الإنتاج (الاستنتاجات الأوَّلية) إلى أن الزيادات النقدية الإجمالية تبلغ 140 216 دولاراً أمريكياً. ويشمل ذلك بيع المحاصيل المنتظمة (زيت الزيوت، والتين، والكروم، واللوز الأخضر، واللوز المجفف، ومحاصيل أخرى) وكل منتجات الزراعة البينية (الخيار، والفاصولياء، والمريمية، والشعير، والتبغ، والقرع، والحمص، والطماطم، والزعتر، والقمح، والبصل) التي أُدخلت بعد أعمال الانتهاء من أعمال استصلاح الأراضي. ويبلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة بفضل أنشطة استصلاح الأراضي 598 4 دولاراً أمريكياً.

18- وحققت أيضاً أعمال تطوير/إصلاح الخزانات **وفورات** هائلة **في مشتريات المياه**. ويكشف تحليل استقصاء عام 2014 عن أن ما مجموعه 342.2 دولار أمريكي للأسرة سنوياً قد تم توفيره بفضل الحصول على مياه الخزانات. وتم الوفاء بكل احتياجات المزارعين من مياه الزراعة السنوية تقريباً نتيجة لإنشاء الخزانات.

19- وكان أيضاً **الأثر الاقتصادي لإنشاء/إصلاح الطرق الفرعية الزراعية** كبيراً سواءً من حيث تخفيض التكاليف أو الوقت الذي تم توفيره. وانخفض متوسط تكلفة نقل المدخلات الزراعية بنحو 16 في المائة، كما تقلص متوسط المدة التي كان يحتاج إليها المزارع للوصول إلى أرضه بنحو 60 في المائة.

20- وازدادت **في المتوسط قيمة** الأراضي بنسبة 13 في المائة؛ ويرى 70 في المائة من المستفيدين أن تلك الزيادة ترجع إلى الدعم المقدَّم من برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة.

21- وبالرغم من أن هذه الأرقام ليست سوى بيانات أوَّلية (أي أنها لا تأخذ في الحسبان كل نفقات الأسرة) وربما لا تُمثِّل كل عينة الأسر المستفيدة البالغ عددها 900 أسرة، فإن هذه المعلومات الأوَّلية مثيرة للاهتمام بالنظر إلى تدهور السياق الاقتصادي في الضفة الغربية (عما كان عليه في عام 2011 وازدياد حالة التدهور منذ عام 2013).

دال – النتائج الاقتصادية لأنشطة الائتمانات الصغيرة

22- تُمثِّل القروض الطويلة الأجل (التي يتراوح أجلها بين 24 و36 شهراً) أكثر من 70 في المائة من القروض المصروفة، واستخدم جانب كبير منها لتمويل المشروعات القائمة، خاصة في القطاعين الزراعي والحيواني. وتُمثل النساء 22 في المائة تقريباً من المستفيدين من الائتمانات.

23- وحتى بالرغم من عدم مرور وقت طويل منذ بداية أنشطة الائتمانات في أواخر عام 2014، سُجلت بالفعل بعض النتائج المبشِّرة، خاصة من أنشطة إنتاج الدواجن والإنتاج الحيواني. وبلغ أيضاً معدل السداد عند

[1] سعر صرف الشيكل الإسرائيلي الجديد 3.86 مقابل الدولار الأمريكي، وهو السعر المستخدم في تحويل العملات. ويتقيَّد ذلك بسعر الصرف الفوري في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2015، بلومبرغ فاينانس (http://www.bloomberg.com/quote/USDILS:CUR).

إنجاز البرنامج 100 في المائة. ويلخص الجدول الوراد أدناه (عينة) المعلومات المتعلقة بالنتائج التي جُمعت أثناء بعثة الإشراف الأخيرة التي أوفدها الصندوق (سبتمبر/أيلول 2015).

نوع الاستثمار	قيمة القرض (دولار أمريكي)	القسط الشهري (دولار أمريكي)	فترة السداد (بالأشهر)	تاريخ الحصول على الائتمان	كمية الحليب باللتر/عدد البيض في اليوم	الدخل الإجمالي الشهري من المبيعات (شيكل اسرائيلي جديد)	النفقات الشهرية (شيكل اسرائيلي جديد)	الأرباح الشهرية الصافية من مبيعات الحليب/البيض (شيكل اسرائيلي جديد)	الأرباح الشهرية الصافية من مبيعات الحليب/البيض (دولار أمريكي)	إيرادات الحيوانات المولودة بدون الحصول على القرض (شيكل اسرائيلي جديد)	مجموع الأرباح الصافية منذ بداية البرنامج (شيكل اسرائيلي جديد)	مجموع الأرباح الصافية منذ بداية البرنامج (دولار أمريكي)
8 رؤوس من الماعز	4 800	200	24	فبراير/شباط 2015	21	3 000	2 000	1 000	260	9 000	14 000	3640
800 دجاجة	6 000	200	30	مارس/ آذار 2015	1700	9 000	4 500	4 500	1170	لا يوجد	13 500	3510
بقرة واحدة	2 400	100	24	يونيو/ حزيران 2015	20 إلى 32	1 350 إلى 2 100	900	450 إلى 1 200	117 إلى 320	1000 (ولكنها لم تولد بعد)	2100	546

هاء – أثر أنشطة تنمية الأراضي على الأجل الأطول

24- بالإضافة إلى العائد الاقتصادي الذي عرض من قبل وبالنظر إلى: (1) ارتفاع درجة ملكية المستفيدين للأراضي المستصلحة/المعاد تأهيلها ومشاركتهم في أعمال إصلاح الطرق و(2) مستوى الإسهام المالي من المستفيدين في تلك الأعمال و(3) الأهمية الاستراتيجية لأشغال الاستصلاح/إعادة التأهيل من أجل تجنب فقدان الأراضي، من المؤكد أن هناك فرصاً كبيرة للاستدامة ولتحقيق فوائد دائمة. ويتضح ذلك جلياً من التغيير السلوكي للمزارعين فيما يتصل بالأمان في الأراضي وارتباطهم بها. وفيما يتعلق بالتصورات (من الاستنتاجات الأوَّلية):

(أ) قبل البرنامج، كان 27 في المائة فقط من المستفيدين الذين شملهم الاستقصاء يشعرون بالأمان في أراضيهم. وعند إنجاز البرنامج، ارتفع هذا الرقم ووصل إلى 74 في المائة.

(ب) قبل البرنامج، كان 64 في المائة من المزارعون يشعرون أنهم مرتبطين بأراضيهم مقابل 94 في المائة عند إنجاز البرنامج.

(ج) قبل الدعم المقدَّم من البرنامج، ساهمت الزراعة في دخل 20 في المائة فقط من الأسر المستفيدة. وأما عند إنجاز البرنامج فقد ازدادت هذه النسبة ووصلت إلى 45 في المائة.

(د) أكد 79 في المائة من المستفيدين الذين شملهم الاستقصاء حتى الآن أن دخلهم ازداد نتيجة لبيع الإنتاج الزراعي.

(هـ) أكد 74 في المائة من المستجيبين أنهم تمكنوا من ادخار نقود لشراء فاكهة وخضروات بعد أن أصبح في وسعهم الآن استهلاك إنتاجهم الخاص؛

(و) أشار 79 في المائة من المستجيبين إلى أن مستويات إنتاج زيت الزيتون تلبي تماماً المتطلبات السنوية لاستهلاك الأسرة.

واو – الأثر المؤسسي

25- أتاح نموذج الشراكة الذي وضعه الصندوق مع وزارة الزراعة في إطار المرحلة الثانية لبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة فرصة فريدة لتقاسم المعرفة بين الأطراف (الصندوق، والوزارة، وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، والمنظمات غير الحكومية، والمقاطعات، والبلديات، ومجالس القرى، والمزارعون) التي لم تكن تتاح لها قبل ذلك سوى فرصة ضئيلة أو لم تكن تتاح لها أي فرص للتفاعل (مثلاً في قضايا التنفيذ المشترك، أو الممارسات الزراعية، أو نُهج الاستهداف، أو تقنيات التشييد). ومن الدروس الرئيسية المستفادة أن هذه الآلية حسَّنت كثيراً من التنسيق والتخطيط لاستصلاح الأراضي وأنشطة إعادة تأهيلها. وحققت أيضاً خطط بناء القدرات أثراً تحويلياً واضحاً على قدرة موظفي وحدة إدارة البرنامج وثقتهم.

ثالثاً – الأساس المنطقي لتوسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة

26- كما جاء من قبل، يسعى الصندوق إلى جمع مبلغ يصل إلى 20 مليون دولار أمريكي لصرفه في شكل مِنح على توسيع نطاق النتائج الإيجابية والممارسات السليمة التي استحدثها البرنامج. ويوضح هذا القسم صلة ذلك البرنامج بالقطاع الزراعي في الضفة الغربية.

ألف – القطاع الزراعي

27- لئن كانت الزراعة لا تُمثِّل حالياً سوى 3 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، و5.7 في المائة في قطاع غزه (تقديرات عام 2014)، مقابل 14 في المائة لكل من قطاع غزة والضفة الغربية في منتصف تسعينات القرن الماضي، تزداد فرص العمل الزراعي باعتبارها استراتيجية أساسية يعتمد عليها ما لا يقل عن 12 في المائة من القوة العاملة الفلسطينية لكسب عيشهم. وبالرغم من ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية والقيود المفروضة على نقلها، يعمل في القطاع الزراعي جانب كبير من القوة العاملة التي فقدت وظائفها بسبب التدهور الاقتصادي العام منذ عام 2013 (تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 6.1 في المائة في عام 2012 إلى ما يقدَّر بنسبة 0.5 في المائة في عام 2014 في الضفة الغربية، و– 15 في المائة في قطاع غزة) وعدم إمكانية الوصول إلى أسواق العمل الإسرائيلية.

28- وفي الضفة الغربية على وجه الخصوص، ما زال أكبر عائق أمام التحسين الاقتصادي هو عدم قدرة وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد، والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير. ولذلك، حدَّدت استراتيجية القطاع الزراعي للفترة 2014–2016 بشأن الصمود والتنمية التي أعدتها السلطة الفلسطينية الأهداف الاستراتيجية التالية:

(أ) زيادة قدرة المزارعين على الصمود والارتباط بالأرض؛

(ب) كفاءة إدارة الموارد الطبيعية واستدامتها؛

(ج) تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية والقدرة على المنافسة، وكذلك زيادة مساهمة الزراعة في الأمن الغذائي؛

(د) قطاع زراعي يتسم بالفعالية وكفاءة القدرات، ومزوَّد بأُطر مؤسسية وبيئة قانونية وبنية أساسية وخدمات زراعية.

باء – استراتيجية الصندوق والأساس المنطقي لتوسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة

29- مكَّنت عمليات الصندوق في الأراضي الفلسطينية على امتداد السنوات التسع عشرة الأخيرة المنظمة من تجريب وتطوير نماذج ناجحة للتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر. ويتمتع الصندوق بميزة نسبية في مساعدة السلطة الفلسطينية ودعم سياستها بشأن التحول عن برامج المساعدة الغوثية والطارئة نحو المساعدة الإنمائية.

30- ويتفق برنامج الصندوق مع جميع استراتيجيات القطاع الزراعي ذات الصلة التي وضعتها السلطة الفلسطينية، ويركز على تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان الريفيين الفقراء وإيجاد تدابير مؤقتة لمساعدتهم على التكيُّف مع الأوضاع، والسعي في الوقت نفسه إلى تحقيق أهداف الحد من الفقر ومواصلة النمو على الأجل الأطول. وتشمل هذه الاستراتيجية الأهداف التالية:

(أ) استخدام موارد الملكية المشتركة بكفاءة أكبر في الأراضي الفلسطينية، بما يشمل مياه الري، والمراعي، والغابات، ومصايد الأسماك، وتعزيز الأُطر القانونية والإنمائية؛

(ب) تحسين الإنتاجية الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية؛

(ج) توفير خدمات مالية مصمَّمة خصيصاً من خلال مؤسسات التمويل الريفي والمساعدة على إنشاء رابطات محلية للادخار والائتمان؛

(د) تعزيز التجارة الزراعية من خلال خدمات التسويق والإرشاد؛

(هـ) تحسين المساواة بين الجنسين عن طريق تهيئة ظروف أفضل للمرأة.

31- وكما يتبيَّن من القسم الثاني، حقق البرنامج أثراً حقيقياً في سُبل معيشة صغار المزارعين الذين يعانون هشاشة الأوضاع في الضفة الغربية، وأثبت وجود فرصة أكبر للإبقاء على الأراضي عندما تُزرع. وساهم البرنامج في ضمان قدرة المزارعين الفقراء الذين يمتلكون مساحات صغيرة من الأراضي على تنمية أراضيهم وإدارتها بصورة مستدامة وتوسيع فرص حصولهم على البذور والمدخلات من أجل زيادة إنتاج الأغذية في أراضيهم. وينطوي توسيع نطاق أنشطة استصلاح الأراضي وتحسينها على إمكانات واعدة بدرجة كبيرة لثلاثة أسباب:

(أ) تتفق هذه الأنشطة تماماً مع أهداف وزارة الزراعة للفترة 2014–2016 (أي استصلاح 000 75 دونم من الأراضي وإعادة تأهيل 000 10 دونم)؛

(ب) تُمسك وزارة الزراعة بزمام الملكية الكاملة لعملية تنمية الأراضي وتحكم قبضتها على كل البارامترات التقنية. ومن شأن توسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة أن يتيح الاستفادة من الكفاءات والخبرات والثقة التي تكوَّنت لدى الوزارة؛

(ج) سيواصل توسيع نطاق البرنامج معالجة القيود الرئيسية التي ما زالت تعيق الأسر الزراعية الريفية عن مواصلة تنمية حيازاتهم الزراعية وتخفيض تكاليف الإنتاج والحصول على دخل أفضل من الزراعة.

رابعاً – آفاق المستقبل

32- سعياً إلى توسيع نطاق برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة ومواصلة التعاون الناجح مع السلطة الفلسطينية لصالح السكان الريفيين في الأراضي الفلسطينية، أجرى الصندوق، وفقاً للفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من المادة 3 من قرار إنشاء الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية، اتصالات مع الدول الأعضاء وسائر المانحين المحتملين لطلب مساهمات طوعية.

33- وكما هو مبين أعلاه، ستستخدم المساهمات التي سيجري تلقيها في تصميم وتمويل برنامج جديد، مع الاستفادة من الأنشطة الناجحة لبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة في المساعدة على زيادة تعزيز الإنتاجية الزراعية وفرص الأعمال الزراعية الصغيرة، ويهدف ذلك في مجمله إلى الحد من الفقر في المناطق المستهدفة. وسوف تتولى وزارة الزراعة دور الوكالة المنفذة، وسيجري الإبقاء على وحدة إدارة برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة نظراً لما أثبته فريقها من فعاليته وكفاءة. وسوف يخضع البرنامج لإشراف الصندوق المباشر.

34- وفي حال عدم تلقي مساهمات كافية بحلول أبريل/نيسان 2016، يعتزم الصندوق أن يطلب من المجلس التنفيذي، وفقاً للفقرة الفرعية (ج) من المادة 3 من القرار، النظر في تحويل أموال إلى الصندوق الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية من الموارد العادية للصندوق.

صور تبين أنشطة استصلاح الأراضي وتشييد الطرق

بيتونيا في قضاء رام الله قبل الاستصلاح وبعده

دير عمار في قضاء رام الله قبل الاستصلاح وبعده

اليامون في قضاء جنين قبل استصلاح الأراضي وإصلاح الطرق وبعدهما

تشييد طريق في عقربة بقضاء نابلس.